

Document: EB 2019/128/INF.6  
Date: 13 December 2019  
Distribution: Public  
Original: English

**A**



الاستثمار في السكان الريفيين

**البيان الافتتاحي لرئيس الصندوق**

**السيد جيلبير أنغبو**

المجلس التنفيذي – الدورة الثامنة والعشرون بعد المائة  
روما، 10-12 ديسمبر/كانون الأول 2019

**للعلم**

## البيان الافتتاحي

معالي السادة الحضور، سيداتي وسادتي

أرحب بكم في الدورة الثامنة والعشرين بعد المائة للمجلس التنفيذي في الصندوق.

وأود أن أرحب على وجه الخصوص بممثل إيطاليا المعتمد حديثاً لدى الصندوق، السيد Alessandro Cascino، مدير العلاقات المالية الدولية، قسم الخزنة، في وزارة الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإيطالية.

دعوني أيضاً أرحب ترحيباً حاراً بأولئك الذين يتابعون وقائع الدورة كمراقبين، وأولئك الذين يحضرون المجلس التنفيذي لأول مرة، والذين يتابعوننا من قاعة الاستماع.

حيث أن هذه الدورة هي دورة المجلس الأخيرة لعام 2019، دعوني أنتهز هذه الفرصة لتلخيص إنجازات هذا العام، وللتمعن فيما ينتظرنا في المستقبل.

مع حلول نهاية السنة الحالية، نتوقع أن نكون قد استثمرنا مبلغاً قياسياً قدره 1.6 مليار دولار أمريكي بموجب التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. ويعد هذا الأمر مثيراً للإعجاب بالفعل في سياق تاريخ الصندوق. إلا أنه لا يتعدى 1 في المائة فقط من الاستثمار المطلوب لتحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني – وهو القضاء على الجوع.

وفيما يتعلق بالجودة والأداء، فقد عرض كل من التقدير الذي تجرّبه شبكة تقدير أداء المنظمات متعددة الأطراف، وتقدير الفعالية الإنمائية للصندوق، والتقارير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق معاً وجهة نظر واسعة النطاق للغاية فيما يتعلق بأداء الصندوق، وأشاروا إلى الحاجة إلى تعزيز الإصلاحات الجارية فيه.

وبالمضي قدماً، لا بد لنا من أن نستمر في التركيز على جودة حافظتنا. وقد تم بالفعل إحراز تقدم معتبر في الحد من عدد ونسبة المشروعات المعرضة للمشاكل: من 40 عام 2018 (20 في المائة من الحافظة النشطة) إلى 25 عام 2019 (أي ما يعادل 13 في المائة). وتنخفض هذه النسبة عن مثيلاتها في المصارف الإنمائية متعددة الأطراف الأخرى.

وبصورة مشابهة، تراجعت نسبة المشروعات المعرضة لمشاكل مزمنة من 16 في المائة من الحافظة النشطة عام 2018 إلى 8 في المائة في يومنا هذا.

كذلك فقد نجحنا في تحسين إدارة الحافظة، مع حد كبير في الوقت الفاصل بين المذكرة المفاهيمية والمصادقة – من 17 شهراً إلى 10 أشهر.

وهناك معلم آخر تمكّننا من تحقيقه، ألا وهو المصادقة على تعديل اتفاقية إنشاء الصندوق وتعديل سياسات التمويل ومعاييرها في الصندوق. ونتيجة لذلك، فإننا الآن في موقع يسمح لنا بتنويع حافظتنا الإقراضية لإدراج شركاء من القطاع الخاص والاستثمار في الأسهم، وغيرها من الآليات المالية التي تدعم المشروعات الريفية الصغيرة ومتوسطة الحجم وتعاونيات أصحاب الحيازات الصغيرة.

وستوفر هذه التغييرات الهامة زخماً إضافياً للمبادرات الخاصة على شاکلة الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية، الذي دخل حيز التشغيل بعد إطلاقه في بداية هذا العام. وهذا الأسبوع سنوقع اتفاقية مع الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون بما يعادل حوالي 10 ملايين دولار أمريكي من المساهمات المقدمة للصندوق للاستثمار في الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية.

دعوني أشكركم مقدماً على المصادقة على وثيقة إطار القدرة على تحمل الديون، لأنه من الهام للغاية أن نصل معاً إلى اتفاق في الآراء حول سبيل المضي قدماً بحيث نضمن الحفاظ على الاستدامة طويلة الأمد للصندوق، وسلامته.

وسيشكّل الضوء الأخضر الذي ستمنحوننا إياه للمضي بعملية التصنيف الائتماني مفتاح هذه العملية. فالحصول على تصنيف ائتماني قوي أمر أساسي لتحسين سمعة الصندوق كشريك مالي متين، وتيسير التمويل من المقرضين السياديين بشروط أكثر مواتاةً.

لقد تم إحراز الكثير في عملية اللامركزية في الصندوق. وقد استثمرنا الكثير هذا العام بهدف التعلم من هذه العملية. ولقد شهدنا بأن زيادة حضور الصندوق في الميدان يخلق المزيد من الطلب من زبائن الصندوق عبر طيف العمليات بأسره - بما في ذلك الأنشطة غير الإقراضية. كذلك فإن دور المركز الإقليمي يتطور بصورة سريعة، وسوف يتطلب بعض التشذيب الدقيق، بما في ذلك الموارد الإضافية، والمزيد من التفويض بالصلاحيات، وتعزيز وضوح الأدوار. وبالمضي قدماً، سنحتاج لتنفيذ الهدف الموضوع والمتمثل في وجود 45 في المائة من موظفي الصندوق في الميدان مقارنة بالنسبة الحالية وقدرها 30 في المائة، مع ضمان إبقاء الصندوق على مقر قوي يوفر التوجيه والإشراف الاستراتيجيين.

سيكون دعمكم القوي في الشهور القادمة ضرورياً للتطرق للعديد من العمليات، بما في ذلك عملية التصنيف الائتماني، وتعزيز مهمة إدارة المخاطر في الصندوق، والتمايز بين المنتجات المالية والعملياتية، وتفعيل استراتيجية الانخراط مع القطاع الخاص، والشروع بكل من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، وبرنامج تسريع تنفيذ الأمن الغذائي، وبطبيعة الحال مشاورات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

وفي هذا السياق، ستلعب ميزانية عام 2020 دوراً رئيسياً. وفي الوقت الذي نقترح فيه نمواً صفرياً فعلياً للعمليات الحالية، يعتبر الاستثمار المستهدف لبناء القدرات المستند إلى تقرير شركة McKinsey أمراً حاسماً. ما نقترحه فيما يتعلق بالاستثمار الموجه لبناء القدرات هو موافقة مشروطة على تخصيص موارد لتنفيذ توصيات تقرير McKinsey استناداً إلى خطة لمدة عامين، يتوجب أن تعرض على المجلس للمصادقة عليها أثناء الدورة التاسعة والعشرين بعد المائة.

لدينا جدول أعمال مزدحم أمامنا. وأنا على ثقة بأنه مع دعمكم وتوجيهاتكم سنتمكن من تحقيق تقدم معتبر في العديد من القضايا ذات الأهمية الاستراتيجية لمستقبل الصندوق.

شكراً لكم جميعاً.